

Distr.: General  
17 November 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

١ - يتناول هذا التقرير التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ويقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطياً كل ٤٥ يوماً معلومات مستكملة عن التقدم المحرز على الصعيدين السياسي والتقني في تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل والجامع المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وعن العقبات التي تعترض التنفيذ.

### أولاً - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

#### التطورات على الصعيد الوطني

٢ - استمرت التحديات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل انهيار توافق الآراء الواسع النطاق الذي توصلت إليه الجهات السياسية الرئيسية والذي شكّل أساساً لتوقيع الاتفاق، كما يظهر بوضوح في استمرار الخلافات والشكوك بين ائتلاف الأغلبية الرئاسية الحاكم ومنبر المعارضة، وهو تجمّع القوى السياسية والاجتماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التغيير، بشأن إنشاء وتفعيل المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي نص عليها الاتفاق، ووضع الجدول الزمني للانتخابات.

٣ - وتكرزت المناقشات على مسألة عدم إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٧، على النحو المتوخى في الاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأدى ذلك إلى تزايد غموض الحالة السياسية في ظل تدهور السياق الاجتماعي والاقتصادي والإنساني وحالة حقوق الإنسان، وفي سياق مناخ سياسي اتسم بازدياد تسييس خطابات الجماعات المسلحة، ولا سيما في مقاطعتي كيفو.

٤ - وتعلّقت مداورات الدورة العادية الجديدة للجمعية الوطنية، التي انطلقت في ١٥ أيلول/سبتمبر، في عدة مناسبات بسبب الخلافات بين الأغلبية الحاكمة والمعارضة بشأن مسائل تتصل بالحالة السياسية والأمنية والعملية الانتخابية. وخلال الفترة الممتدة من ٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، علّق نواب المعارضة في البرلمان مشاركتهم في الجلسات العامة للجمعية الوطنية، بسبب استخدام الأغلبية الرئاسية اقتراحات ثانوية لعرقلة اقتراحات سحب الثقة من نائب رئيس الوزراء ووزير



الداخلية والأمن ووزير العدل، وكلاهما ينتميان إلى الأغلبية الحاكمة. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم نواب المعارضة في البرلمان عريضة ضد رئيس الجمعية الوطنية، أوبين ميناكو، يتهمونه فيها بالانحياز وبتقويض الرقابة البرلمانية. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، تمت عرقلة اقتراح سحب الثقة باستخدام اقتراح عرضي. واقترح رئيس الجمعية الوطنية إعادة عرض مسألة ما إذا يمكن للاقتراحات العرضية أن تُوقف العمل باقتراحات سحب الثقة على المحكمة الدستورية. ففي عام ٢٠١٦، قضت المحكمة بعدم الاختصاص في البت في هذه المسألة، ودفعت بأنها مسألة تتصل بالقواعد والأنظمة الداخلية للجمعية الوطنية.

٥ - وأثناء اجتماعات عُقدت مع ممثلي المجتمع المدني في كينشاسا يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ومع أعضاء المعارضة يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ كورناني نانغا، رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بأن التحضير للانتخابات سيتطلب ٥٠٤ أيام بعد إتمام عملية تسجيل الناخبين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وخلال الفترة الممتدة بين ١٢ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدا عدد من منظمات المجتمع المدني والجماعات المعارضة، من بينها حركة تحرير الكونغو والتجمع والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، البيان الصادر عن السيد نانغا، وحثت هذه الأطراف اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨ بعد فترة وجيزة من إكمال عملية تسجيل الناخبين. وفي ملاحظات أدلى بها إلى الصحافة فيليكس تشيسيكيدى، رئيس التجمع، كرر نداءه من أجل إجراء عملية الانتقال السياسي دون رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، وإعادة هيكلة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وفي رسالة عُرضت على الجمعية الوطنية يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، حث الرئيس كابيلا الجمعية على النظر في عدة مشاريع قوانين في إطار إجراءات معجّلة، بما فيها مشروع القانون المتعلق بالجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية، والقانون الانتخابي المنفّح، ومشروع القانون المتعلق بالحفاظ على النظام العام.

٦ - وعُقد الاجتماع الثلاثي الثاني الذي ضم كلا من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية والحكومة لتقييم العملية الانتخابية في كينشاسا في الفترة بين ١٤ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وحث البيان الختامي الصادر عن الاجتماع في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر اللجنة الانتخابية والحكومة على إتمام عملية تسجيل الناخبين داخل البلد، وأوصى بأن تشرع اللجنة في تسجيل المغتربين في الانتخابات الرئاسية. وشجع البيان أيضا الحكومة على مواصلة تمويل العملية الانتخابية؛ وشكر الشركاء الخارجيين على الدعم التقني واللوجستي المقدم، ودعا هذه الجهات إلى تقديم الدعم المالي للانتخابات في إطار مشروع دعم الدورة الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وحث بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل بالاشتراك مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل تحديد الاحتياجات من الدعم اللوجستي. وإضافة إلى ذلك، أحاط البيان علما بالمراحل التي تسبق الانتخابات بعد إتمام عملية تسجيل الناخبين وطلب أن تقوم اللجنة الانتخابية بنشر جدول زمني واقعي للانتخابات بما يتواءم مع الدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٧ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في كينشاسا، أصدر فيتال كاميرهي، رئيس حزب الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، بيانا أعلن فيه قرار الحزب سحب ممثله بيير كانغوديا مبايي، وزير الدولة المكلف بالميزانية، من الحكومة. وذكر السيد كاميرهي أن هذا القرار قد اتُخذ احتجاجا على التأخير في نشر

الجدول الزمني للانتخابات وعلى "الإجراء الحتمي" للانتخابات إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مما يشكل انتهاكا للاتفاق المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تساءل السيد مينكو في ملاحظات أدلى بها إلى الصحافة عن السند المنطقي لقرار السيد كامبرهي، مشيراً إلى أن الاتحاد من أجل الأمة الكونغولي، باعتباره طرفاً في المفاوضات المفضية إلى توقيع الاتفاقين المبرمين في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان يدرك احتمال تأجيل الانتخابات إلى ما بعد عام ٢٠١٧. وفي التاريخ نفسه، أثناء مؤتمر صحفي عُقد في كينشاسا، رفض الوزير مبائي قرار الاتحاد من أجل الأمة الكونغولي متعللاً بأن استقالته قد تؤدي إلى حدوث أزمة في صفوف الحكومة وإضعاف وزراء المعارضة.

٨ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت منظمات المجتمع المدني مظاهرات في عدة مدن في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لمطالبة الرئيس كابيلا بالتنحي عن منصبه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي غوما، أدت المظاهرات إلى وقوع أعمال عنف أسفرت عن مقتل ٣ مدنيين واثنين من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، وجرح ١٥ مدنياً و ٤ أفراد من قوات الأمن الوطني، واعتقال ٣٧ من المتظاهرين.

٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السيد نانغا، أثناء مؤتمر صحفي عُقد في كينشاسا، أنه تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ستجري الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية وانتخابات المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأشار إلى أن دعم الشركاء الدوليين سيكون ضرورياً لإجراء الانتخابات في الموعد المحدد. فاعترض السيد تشيسيكيددي على الجدول الزمني للانتخابات، متعللاً بأن الجدول ينتهك الدستور والاتفاق، ودعا الشعب إلى إزاحة الرئيس كابيلا من السلطة. واعترض كلٌّ من الحاكم السابق لمقاطعة كاتانغا، مويز كاتومبي، والأمانة العامة لحركة تحرير الكونغو، إيف بازايا، على الجدول الزمني ووصفاه بأنه مستفز ولا يقوم على توافق في الآراء. ودعا السيد مينكو جميع الأطراف السياسية المعنية إلى العمل على التقيّد بالمواعيد الانتخابية ودفع بأن الجدول الزمني للانتخابات الذي نشرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات يتماشى مع الاتفاق، الذي يشير إلى احتمال تأجيل الانتخابات إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بعد إجراء تقييم للعملية الانتخابية يشترك فيه كل من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية والحكومة. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حث موسى فقيه محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، جميع الأطراف الكونغولية المعنية على الاضطلاع بدورها في كفالة التقيّد بالجدول الزمني للانتخابات بشكل صارم.

### التطورات على الصعيد الإقليمي

١٠ - واصلت الجهات الفاعلة الإقليمية التحوار بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً للجهود الرامية إلى راب الصدع بين موقعي اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ففي الفترة بين ٢٨ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر، قام السيد محمد بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، واجتمع مع ممثلي المؤسسات الكونغولية المعنية وممثلي المعارضة الموقعين على الاتفاق. وشجّع محاوره على تجاوز خلافاتهم من أجل تهيئة بيئة ملائمة لإجراء عملية انتخابية سلمية قائمة على توافق الآراء، بما يتواءم مع الدستور والاتفاق. وأعرب عن التزامه بتعزيز الدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق مع

جميع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية. وعقب زيارة السيد محمد، أجرى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي زيارة إلى البلد خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

١١ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا، بزيارة كينشاسا. وكرر الرئيسان كابيلا وزوما في بيان مشترك الإعراب عن التزامهما بالقرارات التي اتخذت أثناء مؤتمر القمة السابع والثلاثين للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وكان رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية قد أحاطوا علماً، في البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة، بأمر من بينها ضرورة تأجيل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

١٢ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد رؤساء دول وحكومات البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لآلية الرقابة الإقليمية، في برازافيل. وأشار البيان الختامي للاجتماع إلى أنه رغم التأخير في تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لا يزال الاتفاق إطاراً كفيلاً بإحفاء الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشدد على ضرورة تنفيذ تدابير بناء الثقة التي نص عليها الاتفاق. وأشاد البيان بالتقدم الكبير الذي أحرزته عملية تسجيل الناخبين، وشدد على ضرورة التعجيل بنشر جدول زمني انتخابي وميزانية انتخابية يقومان على توافق في الآراء، وشجع الحكومة على كفالة اعتماد التشريعات الانتخابية اللازمة. وإضافة إلى ذلك، رحب بقرار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعيين مبعوث خاص لدعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحب أيضاً بنتائج الاجتماع المتعلق بالبلد، المعقود في ١٩ أيلول/سبتمبر على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

## ثانياً - التطورات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق

### التطورات الانتخابية

١٣ - واصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إحراز تقدم نحو إتمام عملية تسجيل الناخبين، مع بدء التسجيل في المناطق المتبقية، وهي مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى وإقليمان في مقاطعة لومامي. واستمرت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في توفير الدعم للعملية.

١٤ - وحتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، كان العمل قد بدأ في ٦٠ في المائة من مراكز التسجيل (يجب أن تبقى مراكز التسجيل مفتوحة على مدى ٩٠ يوماً). وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بأنه جرى تسجيل أكثر من ٤٢ مليون ناخب محتمل في جميع أنحاء البلد. وتمثل النساء نسبة ٤٧ في المائة من الناخبين المسجلين في الوقت الراهن.

### القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف الممارس من حيث صلتها بتنفيذ الاتفاق في السياق الانتخابي

١٥ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة توثيق انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والحريات الأساسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ١١٢ انتهاكاً، ليصل عدد انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بتقييد الحيز الديمقراطي الموثقة منذ

بداية عام ٢٠١٧ إلى ٧٠٨ انتهاكات. ولا يزال الموظفون الحكوميون مسؤولين عن معظم الانتهاكات التي حدثت مؤخراً، بما في ذلك ٥٢ انتهاكا ارتكبتها الشرطة الوطنية الكونغولية، و ٢٧ انتهاكا ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و ١٠ انتهاكات ارتكبتها عناصر في الوكالة الوطنية للاستخبارات، و ٩ انتهاكات ارتكبتها سلطات سياسية - إدارية. وتشمل الانتهاكات أساساً عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وانتهاكات الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. ووقع سبعة وسبعون مدافعاً عن حقوق الإنسان وستة صحفيين ضحايا انتهاكات لحقوق الإنسان. ولا يزال معظم مرتكبي هذه الانتهاكات يتمتعون بالإفلات من العقاب، فلم تُسجّل أي متابعة تُذكر لهذه القضايا وأي إدانات بشأنها.

### تدابير بناء الثقة

١٦ - لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة غير كاف. وفي ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، في سياق زيارة فيليكس تشيسيكيدى إلى لوبومباشي، في مقاطعة كاتانغا العليا، ألقى الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية القبض على زهاء ٨٠ ناشطاً، من بينهم ٦ نساء و ٥٠ عضواً في الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، في مقر حزب المعارضة بتلك المدينة. ولم يأذن عمدة مدينة لوبومباشي بإقامة أي نشاط متعلق بالزيارة، بما في ذلك عقد اجتماعات مع الناشطين المحليين المنتسبين إلى التجمع. وفي بيان صحفي صدر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدان ممثلي الخاص تلك الاعتقالات، وأعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار أعمال التخويف التي يتعرض لها أعضاء المعارضة، ودعا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الأشخاص المعتقلين تعسفياً، وذكر السلطات الكونغولية بالتزاماتها باحترام الحريات الأساسية والحقوق المدنية والسياسية لجميع الأشخاص وفقاً للدستور والالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفرج عن جميع المعتقلين، بمن فيهم ٣٢ شخصاً أفرج عنهم بكفالة.

١٧ - ولا تزال السلطات الكونغولية تفرض حظراً عاماً على مظاهرات المعارضة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتعزز هذا الحظر خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مواقع عديدة، بما في ذلك بونيا، بمقاطعة إيتوري؛ ومبوجي - مايب، بمقاطعة كاساي الشرقية؛ ولوبومباشي. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، منعت سلطات مقاطعة إيتوري مظاهرة دعا لتنظيمها من متدى المجتمع المدني، المعروف باسم "تجمع أعمال المجتمع المدني"، فيما يتعلق بنشر الجدول الزمني للانتخابات. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اعتقلت الشرطة الوطنية الكونغولية بصورة تعسفية ٤٩ عضواً من تجمع أعمال المجتمع المدني في غوما وكيسانغاني كانوا متجمعين أمام مقر اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وأفرج عن المعتقلين في كيسانغاني البالغ عددهم ١٦ شخصاً بعد أن احتجزتهم الشرطة الوطنية الكونغولية لمدة ١٢ ساعة، أما الذين اعتقلوا في غوما والبالغ عددهم ٣٣ شخصاً فأفرج عنهم في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد السجناء السياسيين وسجناء الرأي المحتجزين في مرافق الاحتجاز في مختلف أنحاء البلد ١٣٣ شخصاً، وهو أكثر من ضعف عدد المحتجزين من الفئة نفسها قبل عام.

### ثالثاً - جهود المساعي الحميدة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق والتطورات الإقليمية

١٨ - في إطار السعي إلى الوفاء بولاية المساعي الحميدة الرامية لدعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، واصل ممثلي الخاص عقد اجتماعات منفصلة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين،

بما في ذلك مع الحكومة والمجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والتجمع ومجموعة الدول السبع والأغلبية الرئاسية والمجتمع المدني. وواصل ممثلي الخاص أيضاً التفاعل مع ممثلي الاتحاد الأفريقي؛ والاتحاد الأوروبي؛ والمنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية. ودارت المناقشات حول السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ الاتفاق من أجل تمهيد الطريق لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في أقرب وقت ممكن. وعلى وجه الخصوص، تركزت المناقشات على ضرورة الإسراع بنشر الجدول الزمني للانتخابات، واعتماد التشريعات اللازمة المتعلقة بالانتخابات والمجلس الوطني، وتمويل العملية الانتخابية، وتنفيذ تدابير بناء الثقة، واحترام الحريات الأساسية، والحاجة إلى تعزيز التنسيق داخل المجتمع الدولي لدعم العملية الانتخابية.

#### رابعا - الملاحظات

١٩ - على الرغم من تزايد حدة الخلافات بين الأطراف الموقعة على الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن تنفيذه، لا يزال هذا الاتفاق يشكل الإطار الذي يوجه الانتقال السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعيد تأكيد ذلك مؤخراً في اجتماع آلية الرقابة الإقليمية المعقود في برازافيل، ولا يزال الاتفاق يحظى باعتراف المحاورين الكونغوليين على اختلاف مشاربهم السياسية. وفي هذا المنعطف الحاسم، ومع اقتراب أفول عام ٢٠١٧ بعد أسابيع قليلة، يجب تحديد الالتزام السياسي لإعادة بناء الثقة بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، وبين الطبقة السياسية والمواطنين الكونغوليين، من أجل رسم السبيل للمضي قدماً على أساس توافقي، تماشياً مع الاتفاق ومع الدستور. وإني أذكر السلطات الوطنية بالمسؤولية الكبيرة التي تتحملها والتي تقتضي إظهار إرادة سياسية مستمرة وكفالة احترام الاتفاق. وللمعارضة دور هام في إيجاد حلول للأزمة السياسية والحفاظ على الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٠ - وأرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الإقليميون، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لتعزيز الحوار بشأن تنفيذ الاتفاق السياسي. وأشجع الجهات الفاعلة الإقليمية على تعزيز مشاركتها لمساعدة جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين في التغلب على خلافاتهم والتأكد من أن السلطات الكونغولية تمهد السبيل لإجراء انتخابات ذات مصداقية في موعدها وبما يتماشى مع الاتفاق ومع تطلعات الشعب الكونغولي.

٢١ - ولقد أحطت علماً بالجدول الزمني الذي نشرته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ورغم أنه من المؤسف أن الانتخابات الحاسمة قد أرجئت مرة أخرى، أعيد تأكيد استعداد الأمم المتحدة للعمل بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإنشاء فريق مستقل من الخبراء من أجل تقديم الدعم التقني إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات حسب الطلب لدعم هذه العملية. وأدعو الحكومة والأغلبية الرئاسية والمعارضة إلى الاضطلاع بدور بناء في التقيد بالمواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني للانتخابات.

٢٢ - وأرحب بالتقدم المحرز في تسجيل الناخبين، وأحث اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على اختتام هذه العملية بنجاح ضمن إطار زمني ممكن. وسيشكل فتح مراكز التسجيل المتبقية في منطقة كاساي، في أقرب وقت ممكن، خطوة رئيسية نحو إتمام هذه العملية في أوانها. وأدعو الحكومة

والبرلمان إلى كفالة اعتماد القانون الانتخابي، وأحث الحكومة على مواصلة دفع المخصصات المالية اللازمة للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في موعدها. وأحث المجتمع الدولي أيضاً على توفير الدعم الكافي للعملية الانتخابية.

٢٣ - وأحث الحكومة على تنفيذ تدابير بناء الثقة المبينة في الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تنفيذاً تاماً، وعلى احترام جميع الحقوق والحريات السياسية للمواطنين الكونغوليين المكرسة في الدستور الكونغولي وبما يتفق مع الالتزامات الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ توقيع الاتفاق، أفرج عن ٦٤ سجيناً سياسياً. ولكن يساورني بالغ القلق من أن المواطنين الكونغوليين لا يزالون عرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني بسبب إعرابهم عن آرائهم السياسية. ولا يزال ١٣٣ فرداً منهم على الأقل رهن الاحتجاز لهذه الأسباب. وأشدد على أهمية الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة. ويساورني القلق لأن الصحفيين والمعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني لا يزالون عرضة للتخويف والعنف بسبب أنشطتهم السياسية.

٢٤ - وأدعو الحكومة إلى ضمان تمكين جميع المواطنين الكونغوليين، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، من المشاركة بحرية في الشؤون العامة ومن التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بصورة تامة، ولا سيما حرية التعبير والتجمع السلمي. وأدعو أيضاً السلطات المعنية إلى كفالة الوقف الفوري لجميع انتهاكات هذه الحقوق والحريات، وإلى إخضاع مرتكبي هذه الانتهاكات للمساءلة. فاحترام الحقوق والحريات الأساسية ومكافحة الإفلات من العقاب يكتسيان أهمية بالغة في سياق تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

٢٥ - ومن المهم للغاية إنهاء العملية الانتخابية بنجاح بصورة توافقية وفي أوانها، وبما يتواءم مع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقد الماضي. ولذلك أدعو جميع الأطراف الكونغولية المعنية إلى إعادة بناء الثقة فيما بينها، وزرع بذور الثقة في العملية السياسية، ووضع مصلحة البلد والشعب في الطليعة. ومع اقتراب العام من نهايته، بات من الأهمية بمكان التوصل دون مزيد من التأخير إلى سبيل توافقي للمضي قدماً يكون محوره السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.